عبر ضخ 60 مليار دولار شهريا

«المركزي الياباني» يفاجئ الأسواق العالمية بتيسير جديد

محافظ بنك اليابان هاروهيكو كورودا لدى شرحه قرارات سياسة البنك المركزي الياباني خلال مؤتمر صحافي في مقر البنك المركزي الياباني في طوكيو (رويترز)

موظف في شركة تداول العملات الأجنبية يعمل أمام شاشات عرض سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأميركي وأمام اليورو في طوكيو (رويترز)

عواصم ـ وكالات: فاجأ بنك اليابان المركزي أسواق المال العالمية امس بتوسيع برنامجه التحفيزي الضخم في إقرار واضح منه بأن النمو الاقتصادي والتضخم في البلاد لم يتسارعا بالقدر المتوقع بعد رفع ضريبة المبيعات في أبريل. ووصف محافظ البنك المركزي هاروهيكو كورودا قرار مجلس الإدارة شراء المزيد من الأصول بأنه خطوة استباقية للإبقاء على السياسة النقدية في مسارها بدلا من كونه اعترافا بأن خطته الرامية لإنعاش الاقتصاد المتعثر خرجت عن مسارها.

غير أن بعض الاقتصاديين تساءلوا عما إن كان ضخ المزيد من الأموال في النظام المالي سيكون فعالا في ظل استمرار تدهور مؤشر ثقة المستهلكين وضعف الطلب.

وقال شون كالو الخبير الاستراتيجي المتخصص في شؤون العملات لدى ويستباك «من الواضح أنها مفاجأة كبيرة في ضوء تشديد كورودا مرار على أن السياسة ماضية في مسارها وتأكيده على تحذير الساسة من الأثر السلبي لضعف عملة الين».

وأضاف «نحيي بنك اليابان على إقراره بأنه لم يكن يتجه لتحقيق أهدافه الخاصة بالتضخم أو الناتج المحلي الإجمالي وإن كنا نشير إلى أن السياسة الجديدة تعادل نحو 60 مليار دولار من التيسير الكمي شهريا. هذا المنظور يثير تساؤلا بشأن مدى تأثير السياسة النقدية».

وجاءت الخطوة المفاجئة من بنك اليابان الذي كان من المتوقع أن يبقي على مستوى مشترياته من الأصول في الوقت الذي لمحت فيه الحكومة باستعدادها لزيادة الإنفاق من أجل تعزيز الاقتصاد ويتجه فيه صندوق معاشات التقاعد الحكومي الأكبر في العالم إلى زيادة مشترياته من الأسهم المحلية والأجنبية.

وقال كورودا في مؤتمر صحافي «قررنا توسيع (برنامج) التيسير الكمي والنوعي لضمان تحقيق هدفنا الخاص بالأسعار في وقت مبكر»، مؤكدا على هدف بنك اليابان المتمثل في الوصول بمعدل تضخم أسعار المستهلكين إلى ٪ في العام المقبل. وأضاف «تمر اليابان حاليا بلحظة حرجة للخروج من دائرة انكماش الأسعار. وخطوات اليوم تظهر إصرارنا القوي على إنهاء الانكماش».

وتتناقض خطوة بنك اليابان بشكل واضح مع تلك التي اتخذها مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) الذي أنهى برنامجه التحفيزي يوم الأربعاء، إذ يرى أن الاقتصاد الأميركي تعافى بما يكفي للاستغناء عن ضخ السيولة في نظامه المالي.

وفي قرار شهد انقساما نادرا وافق مجلس إدارة بنك اليابان المركزي على أغلبية خمسة أصوات مقابل رفض أربعة على زيادة مشترياته من السندات الحكومية اليابانية إلى 80 تريليون ين (723,4 مليار دولار) سنويا بزيادة 30 تريليون ين.

وقفز مؤشر نيكي للاسهم اليابانية الى أعلى مستوى له في 7 سنوات امس بعد ان باغت بنك اليابان المركزي الاسواق بقرار مفاجئ لمزيد من التيسير النقدي، وقفز المؤشر القياسي أكثر من 5٪ الى 16455,84 نقطة وهو أعلى مستوى له منذ نوفمبر 2007، وارتفعت الأسهم الأوروبية في بداية التعاملات امس متقفية أثر المكاسب الكبيرة في بورصة طوكيو.

وارتفع الدولار أكثر من 2٪ امس مسجلا أكبر مكاسبه اليومية أمام الين في عام ونصف العام بعد أن فاجأ بنك اليابان المركزي الأسواق بتيسير السياسة النقدية وعزا ذلك إلى تزايد مخاطر عدم تحقيق مستوى التضخم المستهدف. وصعد الدولار أكثر من 2٪ ليلامس أعلى مستوى له في 7 سنوات أمام العملة اليابانية عند 111,53 ينا. وكانت آخر مرة حققت فيها العملة الأميركية مثل هذه المكاسب اليومية في أبريل 2013 حين أطلق بنك اليابان برنامجه الضخم للتيسير الكمي والنوعي. فيما ارتفع اليوان الصيني امام الدولار امس مدعوما بمبيعات قوية للعملة الأميركية من شركات ويتجه نحو تسجيل مكاسب قدرها 0,5٪ في اكتوبر مواصلا سلسلة ارتفاعات معتدلة للشهر الخامس على التوالي.

وقال متعامل ببنك اسيوي في شنغهاق ان «شركات كثيرة تبيع الدولارات هذا الصباح في استمرار لاتجاه بدأ مؤخرا»، مضيفا ان مبيعات الشركات من الدولارات ربما تشير الى ان السوق يراهن على زيادة كبيرة في صادرات الصين في اكتوبر.

وحدد بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) متوسط نطاق تداول اليوان عند 6,1461 بلا تغير يذكر عن المتوسط في الجلسة السابقة. ونزل سعر خام برنت أكثر من دولار في العقود الآجلة صوب 85 دولارا للبرميل مع صعود الدولار ووفرة المعروض في سوق النفط متجها لإنهاء أكتوبر بأكبر خسارة شهرية منذ عام 2012.

ويؤدي صعود الدولار إلى زيادة تكلفة السلع الأولية مثل النفط على حائزي العملات الأخرى بما يؤثر سلبا على الطلب.

وتراجع سعر مزيج برنت في عقود ديسمبر 90 سنتا إلى 85,34 دولارا للبرميل، وهبط خام القياس الأوروبي 10٪ منذ بداية أكتوبر في أكبر خسائره الشهرية منذ مايو 2012.

وانخفض الخام الأميركي 70 سنتا إلى 80,42 دولارا للبرميل بعد هبوطه 11٪ هذا الشهر في أضعف أداء له منذ مايو 2012، ورغم تباطؤ الطلب زاد المعروض العالمي ولم تبد منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) أي علامات على أنها ستخفض هدف الإنتاج في اجتماعها المقرر في 27 نوفمبر.

وهبط الذهب والفضة إلى أدنى مستوياتهما منذ عام 2010 مع صدور بيانات اقتصادية قوية وصعود الدولار إلى جانب أوامر بيع لوقف الخسارة أدت إلى تسارع نزول المعدنين.

الدولار يقفز 2٪ أمام الين.. و«نيكاي» يصعد لأعلى مستوى في 7 سنوات

هبوط الذهب والفضة لأدنى مستوى في 4 سنوات مع صعود الدولار

جمال فيصل وهشام عنبه يقصان شريط افتتاح معرض افرست العقاري (انور الكندري)

افتتح معرض افرست العقاري لعرض مشاريع عقارية في مصر

فيصل: حجم الاستثمارات الكويتية في مصر يتعدى 3 مليارات دولار

لقطة جماعية تضم بعض ممثلي الشركات المشاركة في المعرض

عاطف رمضان

قال الوزير المفوض التجاري في سفارة جمهورية مصر العربية جمال الدين فيصل إن عدد الشركات الكويتية المسجلة لدى هيئة الاستثمار المصرية بلغ 980 شركة وان حجم الاستثمارات الكويتية في مصر يتعدى 3 مليارات دولار.

واضاف فيصل في تصريح صحافي عقب افتتاحه أمس الاول معرض افرست العقاري في فندق الريجنسي والذي تنظمه شركة افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات وتنتهي فعالياته في 2 نوفمبر الجاري، أن الصادرات المصرية إلى الكويت تزيد عن 300 مليون دولار وهي تزداد بشكل كبير ومستمر وتحديدا منذ الاعوام القليلة الماضية بالرغم من المشاكل التي مرت بها مصر منذ الثورة وحتى الآن.

واشار الى أن العلاقات الكويتية ـ المصرية ممتازة للغاية على جميع المستويات، وخصوصا على المستوى الاقتصادي.

وأعرب فيصل عن امله ان تساهم المعارض العقارية المصرية المقامة في الكويت بشكل كبير في توضيح رؤية الاقتصاد المصري لرجال الاعمال الكويتيين، مشيرا الى ان مصر مقبلة على تنظيم مؤتمر خاص بالاقتصاد خلال فبراير المقبل، موجها الدعوة لمشاركة رجال الاعمال الكويتيين والعرب والاجانب في هذا المؤتمر.

وأوضح انه خلال انطلاق هذا المؤتمر سيكون المخطط العام لمحور قناة السويس الجديد وضح بشكل كبير وسيتم عرض المخطط في المؤتمر، وان تلك النقلة الكبيرة في الاقتصاد ستكون نقلة نوعية وجيدة للاستثمار في مصر.

وذكر أن السوق الكويتي مهم جدا للعقار المصري، وان كل دورة من دورات المعارض المصرية في الكويت تثبت انه سوق قوي، وان جميع العارضين في المعرض يشيرون إلى أن الظروف تحسنت أكثر من الاول وان مبيعات السوق العقاري المصري في تحسن ملحوظ.

حلة جديدة

من جانبه قال رئيس مجلس ادارة شركة افرست لتنظيم المعارض والمؤتمرات الشركة المنظمة للمعرض هشام عنبه إن المعرض في دورته الحالية بحلة جديدة ويجمع شركات معروفة ومميزة تعرض ما يقارب 100 مشروع عقاري في أكبر تجمع عقاري للمشروعات المصرية تحت سقف واحد تتجاوز قيمتها 10 مليارات دولار.

واضاف عنبه ان الشركات المشاركة في المعرض تقدم مشاريع متميزة في مصر بالتجمع الخامس والشروق والمعادي والساحل الشمالي ومرسى علم والعين السخنة وشرم الشيخ و6 أكتوبر.

ولفت الى ان مشاركة جهات ومؤسسات وشركات قوية لها سمعة طيبة في المعرض تعطي طابع الاطمئنان لدى المقبلين على الشراء.

مجسم لاحد المشاريع العقارية المشاركة في المعرض

«بيتك للأبحاث»: 22,6 مليار دولار إصدارات الصكوك السيادية بنمو 79,5٪ في الربع الثالث

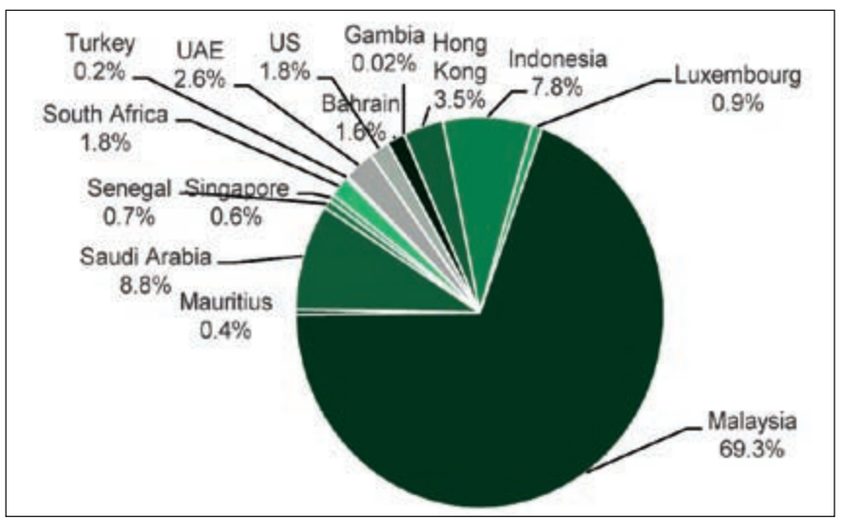

أصدرت شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) تقريرا جديدا يحلل التطورات التي طرأت على سوق الصكوك في الربع الثالث من العام، حيث أوضح التقرير ان سوق الصكوك سجل أداء متواضعا في الربع الثالث من 2014 بعد عدة إصدارات مهمة للصكوك.

وأشار التقرير الى ان السوق الأولي العالمي لإصدار الصكوك انخفض خلال هذا الربع بنسبة 18,8٪ ليصل من 35,05 مليار دولار في الربع الثاني من 2014 إلى 28,5 مليار دولار في الربع الثالث من 2014، وتأثرت إصدارات الصكوك في الربع الثالث 2014 مؤقتا بشهر رمضان وعطلة الصيف في دول الخليج.

وذكر التقرير انه على الرغم من هذا، فإنه من المتوقع إصدار عدة صكوك مهمة خلال الربع الرابع مما سيدعم النمو في سوق الصكوك، لافتا الى ان سوق الصكوك شهد عدة إصدارات لأول مرة من كيانات سيادية في هونغ كونغ والسنغال وجنوب أفريقيا ولوكسمبورغ ومن بنك استثماري كبير في الولايات المتحدة.

ولفت التقرير الى ان إصدار الصكوك في ماليزيا ودول الخليج انخفض بالمقارنة مع الربع السابق ويعزى هذا الانخفاض الى بطء إصدار الصكوك في شهر رمضان وفي عطلة العيد في أغسطس، وهو ما أدى إلى إصدار شهري يوليو وأغسطس بقيمة 7,95 مليارات دولار و7,5 مليارات دولار على التوالي مقارنة بـ 13 مليار دولار في سبتمبر. وشهد شهر سبتمبر إصدارات صكوك جديدة بنسبة 72٪ ليصل حجمها إلى 12,94 مليار دولار، كما انخفضت الإصدارات في دول الخليج بنسبة 62,7٪ وفي ماليزيا بنسبة 10,6٪ على التوالي مقارنة بالربع الثاني من 2014. وزادت حصة إصدار الصكوك السيادية لتصل إلى 79,5٪ من إجمالي السوق في الربع الثالث من 2014 وسجل مصدرو الصكوك السيادية حجما بلغ 22,6 مليار دولار وهو أعلى حجم منذ الربع الثالث من 2012، عندما حقق مصدرو الصكوك السيادية حجما بلغ 25,7 مليار دولار. وشهد سوق الصكوك خلال الربع الثالث من 2014 دفعه قوية بسبب الإصدارات السيادية لهونغ كونغ وجنوب أفريقيا ولوكسمبورغ، ووصل إجمالي صكوك الشركات إلى 19,3 مليارا في الفترة من الربع الأول حتى الربع الثالث من 2014 بنسبة زيادة قدرها 6٪، على 18,2 مليار دولار سجلت من الربع الأول حتى الربع الثالث من 2013.

وأوضح التقرير ان إصدارات قطاع الشركات انخفض بنسبة 56,9٪ من الربع السابق، حيث بلغ إجمالي إصدار الشركات 4,1 مليارات دولار في الربع الثالث من 2014 اذ يمثل هذا الرقم 53,2٪ نموا عن الربع الثالث من 2013 بقيمة إجمالية 2,7 مليار دولار. وشهد الربع الثالث من 2014 إصدارات من سبعة قطاعات شركات مقارنة بتسعة قطاعات في 2013. وبلغت حصة قطاع الخدمات المالية 24٪ مقارنة 10٪ في 2013 ويقود ذلك صكوك متعددة الأطراف من «البنك الاسلامي للتنمية» و«ادارة السيولة الاسلامية العالمية» وأصدر جولدمان ساكس صكوك وكالة بقيمة 500 مليون دولار وأصدر قطاع الطاقة والخدمات عدة صكوك في ماليزيا، وسيطرت شركة دانينفرا في ماليزيا على قطاع البناء بعد إصدارها 6 صفقات صكوك بقيمة 787,6 مليون دولار. ويشهد سوق الصكوك نمو إصدارات العملات الأجنبية وتقود ماليزيا هذه العملية التي جذبت مصدرين متنوعين مثل متعددي الأطراف والسياديين والشركات لإصدار صكوك بالرينجت والعملات الأجنبية في ماليزيا.

وفي السوق الثانوية بلغ سوق الصكوك العالمية 294,69 مليار دولار، كما في الربع الثالث من 2014 بنسبة نمو قدرها 9,4٪ من 269,4 مليار دولار بنهاية 2013. وتأثرت أرقام 2014 بشدة بإصدار البنك المركزي القطري في يناير 2014 بقيمة 9,07 مليارات دولار وتظل ماليزيا هي سوق الصكوك الوحيد الثانوي بقيمة صكوك تتعدى 100 مليار دولار. وفي الربع الثالث من 2014، بلغت قيمة محفظة الصكوك في ماليزيا 167,6 مليار دولار بزيادة قدرها 5,9٪ مقارنة بـ 158,3 مليار دولار بنهاية 2013، وبلغ إجمالي محفظة صكوك الخليج 95,5 مليار دولار بزيادة قدرها 12٪ في الربع الثالث من 2014 مقارنة بـ 85,3 مليار دولار بنهاية 2013.

ومن المتوقع أن تتخطى اصدارات الصكوك العالمية الإجمالي الذي تحقق في 2013 وهو 119,7 مليار دولار مدعوما بالإصدارات السيادية والمؤسساتية، وستدفع إصدارات الربع الرابع من 2014 الكيانات السيادية والقطاع المصرفي. وبوجه عام، سيدعم إصدار الصكوك عوامل اقتصادية ومتطلبات لتمويل البنية التحتية وقبول أوسع للصكوك في المناطق غير التقليدية للتمويل الإسلامي.

19٪ انخفاضاً بسوق الصكوك مسجلاً 28,5 مليار دولار

الشركة الكويتية للمسالخ ش.م.ك
Kuwait Slaughter House Co. K.S.C

إعلان تذكيري

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة غير العادية

يسر مجلس إدارة الشركة الكويتية للمسالخ ش.م.ك دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والمزمع عقدها يوم الأحد الموافق 2014/11/9 في تمام الساعة 10:30 صباحا وذلك في مقر وزارة التجارة والصناعة ، مجمع الوزارات – الدور الأول ، قاعة (ب) وذلك للنظر في البنود المدرجة في جدول الأعمال.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

الموافقة على تعديل وإضافة نصوص بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الكويتية للمسالخ ش.م.ك وفقا لأحكام وقواعد المرسوم بقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 المعدل بعض مواده بالقانون رقم 97 لسنة 2013 وتعديلاته ولائحته الداخلية.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة بمنطقة الشرق-شارع الخليج العربي-بجانب المستشفى الأميري-برج أحمد-الدور الخامس .

خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد الى الخميس
من الساعة 8:30 صباحا حتى الساعة 1:30 ظهرا
هاتف : 22464584 – 22464565

اعتبارا من يوم الخميس الموافق 2014/10/23 وحتى موعد أقصاه الخميس 2014/11/6 وذلك لاستلام:
• دعوة الحضور .
• جدول أعمال الجمعية.

مجلس الإدارة